

تقرير لجنة الرد على الخطاب  
الملكى السامى .





٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩ م

الموقر  
صاحب المعالي السيد علي صالح الصالح  
رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرنا أن نرفع إلى معاليكم مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي الذي  
ألقاه جلالة الملك المفدى في حفل افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل  
التشريعي الثاني والذي قامت اللجنة بإعداده.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

جمال محمد فخري  
النائب الأول لرئيس مجلس الشورى  
رئيس لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
2 DEC 2009	
الرقم: ١٧٠٣٧/٢٠٠٩ م	

مجلس الشورى
التوقيع: د. حسن
التاريخ: ٢٠٠٩/١٢/٣
صادر
إدارة شؤون اللجان والبحوث

## حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله و رعاه

يشرفنا يا صاحب الجلالة، في مجلس الشورى رئيساً وأعضاء، أن نرفع إلى مقام جلالكم أسمى آيات التقدير والامتنان على تفضلكم بافتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الثاني للمجلس الوطني.

لقد تشرفنا يا صاحب الجلالة بالاستماع إلى خطابكم السامي الذي نترقبه عند بداية كل دور انعقاد، ليكون لنا منهجاً واضحاً للعمل الجاد الدؤوب، ومرجعاً لعملنا في المرحلة المقبلة، مستنيرين في ذلك بتوجيهات جلالكم التي تضع المواطن على قمة الأولويات.

### صاحب الجلالة

لقد رسمتم لنا بخطابكم السامي برنامجاً للتنمية المستدامة، ولقد استلهمنا من هذا الخطاب الجامع الرؤى والتطلعات التي ستساعدنا بإذن الله على تأدية واجباتنا ومهامنا التشريعية المناطة بنا، والتي من شأنها ترجمة هذه الرؤى إلى واقع ملموس عبر حزمة من التشريعات الوطنية؛ سعياً للارتقاء بأوضاع المواطنين من أجل مجتمع آمن ينعم بالاستقرار و يوفر سبل العيش الكريم، مؤكداً على الترابط الوثيق بين تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته وتحقيق طموحات و آمال المواطنين.

وإذ نثمن لجلالتكم الإشادة الكريمة بالمجلس الوطني، فإننا نعاهدكم على أن تكون أولوياتنا وفقاً لرؤاكم الثاقبة التي تعبر عن ملامسة حقيقية لتطلعات المواطن وأولويات الوطن. و لا شك أن إشادتكم يا صاحب الجلالة بالمنجزات التي تحققت ووصفها بالإضافة النوعية للبناء الوطني خير دليل على ثقتم السامية بهذا المجلس الذي يقوم على النظام التشريعي المتوازن.

### صاحب الجلالة

إن وصف جلالتم لهذا الدور بموسم الحصاد إنما يؤكد على تقديركم لما تم إنجازه في الأدوار السابقة، الأمر الذي يزيد من فخرنا واعتزازنا بهذه الثقة الغالية. و إذ نستذكر باعتزاز ما تمكنا - بفضل الله - من إنجازه خلال الأدوار الثلاثة الماضية ضمن اختصاصاتنا الدستورية والقانونية، فإننا نوكد على توافق هذا القول السامي مع الإنجازات التي حققها المجلس الوطني، معاهدين جلالتم على مواصلة الجهود و استكمال الملفات التي بدأنا العمل عليها من أجل تحقيق التنمية الشاملة للمواطنين عبر تشريعاتٍ تستهدف مصالحهم، و تحقق أمانهم بما يتناسب مع الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، ليكون هذا الدور بالفعل موسماً للحصاد كما وصفتموه حفظكم الله .

### صاحب الجلالة

لقد لامس خطابكم السامي العديد من الملفات الهامة، والتي يأتي على رأسها مواصلة مسيرة الإصلاح، وترسيخ قيم الديمقراطية، والحفاظ على

المكتسبات الوطنية، وعلى نظامنا الدستوري الذي ينص على الفصل بين السلطات الثلاث وتعاونها في الوقت ذاته، مما سيكون له انعكاساته الإيجابية على ترسيخ هذا المفهوم، ونؤكد لجلالتكم أننا في مجلس الشورى عملنا دائماً على تأكيد مبدأ التعاون الوثيق مع السلطة التنفيذية؛ لتحقيق التقدم في التشريع وتطبيق القوانين. وما كان هذا الإنجاز ليتحقق لولا تعاون الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، والذي طالما كان له الدور الهام في هذا التعاون و تطوير العمل الحكومي وتحقيق المصالح الوطنية، متطلعين إلى قيام الوزارات بسرعة تنفيذ المشروعات المقررة في الموازنة العامة للدولة و المدرجة في برنامجها المقدم للسلطة التشريعية في بداية الفصل التشريعي الثاني.

### صاحب الجلالة

إن اهتمام جلالتكم بالفئات محدودة الدخل، و دعوتكم لتعزيز دور الطبقة الوسطى، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمعيشي سيدفع - دون أدنى شك - باتجاه تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز السلم الأهلي. و إننا إذ نحیی في جلالتكم هذه الرؤية الثاقبة لنؤكد أننا سنعمل مع جلالتكم جنباً إلى جنب لتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى في البحرين.

لقد تضمن خطابكم السامي رؤية مستقبلية تركز على مفهوم التنمية المترابطة والشاملة التي تحتاج إلى توافق وإجماع من قبل جميع الأطراف؛ كي تأتي معبرة عن آراء ومصالح الجميع. و يشرفنا أن نؤكد لجلالتكم أننا في

مجلس الشورى سنكون أول الداعمين للتوافق و الإجماع في كافة القرارات التي تضع مصلحة البحرين و شعبها الوفي في المقدمة، و تدافع عن حقوقه و مكتسباته الوطنية.

لقد أشرتم في خطابكم السامي إلى تطلعاتكم لتعظيم ثروة البحرين المادية عن طريق استخراج المزيد من النفط والغاز من العمق. ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نستذكر الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لترجمة تطلعات جلالتم نحو بلورة المزيد من التطوير النوعي لقطاع النفط والغاز؛ بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية في مملكتنا الغالية. واستكمالاً لما قمنا به من الموافقة على الاتفاقيات التي عقدتها المملكة، والتي ستساهم في زيادة الدخل، فإننا نعاهد جلالتم على أننا سنكون خير عون لكم و للحكومة الموقرة في إصدار التشريعات والقوانين التي تساهم في تنمية هذا القطاع.

لقد كانت توجيهات جلالتم المتواصلة هي العمل على تنمية الاقتصاد الوطني بوضع إستراتيجية اقتصادية فعالة و قادرة على مواجهة التحديات الناجمة عن المتغيرات الاقتصادية، حيث أسهمت الإستراتيجية الاقتصادية و الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين في التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مما كان له الأثر الأكبر في تحقيق معدلات نمو إيجابية.

إننا في مجلس الشورى نعاهد جلالتم على أننا سوف نستمر في دعم كل السياسات والمقترحات التي يمكن بها مواجهة تداعيات الأزمة المالية الراهنة، و ذلك بتطوير التشريعات وتعزيز الرقابة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية والقطاع المصرفي بشكل خاص.

وبفضل توجيهات جلالتم لمواصلة الاهتمام بالتنمية البشرية، قامت الحكومة وبرعاية من صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بتخصيص ميزانية كبيرة للإنفاق على برامج التنمية البشرية، الأمر الذي ساهم في خفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى لها في العقد الأخير، مما يضع بلدنا في مصاف الدول المتقدمة التي نجحت في معالجة ظاهرة البطالة والسيطرة على آثارها الضارة و تقديم كافة أوجه الحماية والدعم للعاطلين. وفي هذا السياق فإننا في مجلس الشورى نحیی المبادرات الكريمة من جلالتم بتخصيص موازنات إضافية لتأهيل و توظيف العاطلين الجامعيين.

ولابد من الإشادة هنا بحكمة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد التي أرسنت دعائم إصلاح سوق العمل من خلال تأسيس هيئة تنظيم سوق العمل و صندوق العمل ( تمكين)؛ لتوظيف مفاهيم ومعايير عالمية تستهدف إصلاح سوق العمل الذي يعتبر أحد أهم المشروعات المرتبطة بتطوير الاقتصاد الوطني.

ومن أجل تطبيق ما جاء في خطابكم السامي بشأن رؤية البحرين ٢٠٣٠، فإننا سنعمل على تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة من خلال



متابعتنا لأداء السلطة التنفيذية في تطبيق البرامج والخطط التي اعتمدها مجلس التنمية الاقتصادية برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومساندة الحكومة في تنفيذ السياسة الاقتصادية والاستثمارية المناسبة القادرة على تنويع مصادر الدخل، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتوفير فرص العمل للمواطنين.

إن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيّن بوضوح ما حققته البحرين في مجالات الصحة والتعليم وتمكين المرأة وتحسين مستوى الدخل، وأكد أن معدل التنمية البشرية يتفق مع العديد من دول العالم المتقدمة، مما يشير إلى أن موارد البلاد يتم استخدامها بصورة جيدة ومدروسة.

### صاحب الجلالة

إننا إذ نثمن دعوة جلالتم إلى محاربة الفساد الإداري وإنشاء ديوان للرقابة الإدارية، يكون مكملا لديوان الرقابة المالية، فإننا نؤكد على دورنا كأعضاء في السلطة التشريعية للوصول مع جلالتم إلى إطار تشريعي يحقق الغاية المنشودة في حماية المال العام، والعمل على إيجاد بيئة إدارية ومالية خالية من الفساد. متطلعين إلى أن يتم في هذا الدور إقرار السلطة التشريعية للاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى بشأن الرقابة الإدارية في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الأول، و سوف نعمل على إنجاز

اتفاقية مكافحة الفساد، و مشروع قانون بشأن الكشف عن الذمة المالية في دور الانعقاد الحالي إن شاء الله.

### صاحب الجلالة

هناك الكثير من القضايا التي تمس المواطن بصورة مباشرة، ومنها على وجه الخصوص ما يتعلق بالإسكان والتعليم والصحة، ولا شك أن تأكيد جلالتم على هذه الملفات الهامة سيكون حافزاً للجهات المعنية لبذل المزيد من الجهد لتلبية احتياجات المواطن.

وتحقيقاً لهدف تطوير التعليم، فقد تضافرت الجهود من أجل ضمان جودة التعليم والتدريب، والمحافظة عليه في كافة مؤسسات التعليم والتدريب؛ من أجل تمكين المواطن البحريني من الانخراط في سوق العمل، متمسكاً بالكفاءة العلمية والتدريب العالي. ولا شك أن المبادرات التي أطلقها صاحب السمو الملكي ولي العهد لإصلاح التعليم، وتأسيس هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم والتدريب، إنما تجسد أهداف الرؤية الاقتصادية في تحقيق معيار الجودة للوصول بالتعليم إلى المستوى العالمي، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة. و نتطلع في مجلس الشورى إلى أن نشارك الحكومة و مجلس التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافنا الوطنية للنهوض بمستوى التعليم والتدريب اللذين كانا محور اهتمام جلالتم.

أما في المجال الصحي فقد جاءت توجيهات جلالتم السديدة لجعل الصحة ضمن الأولويات الوطنية في الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، لتدشن مرحلة انتقالية جديدة في مسيرة تطوير النظام الصحي في البلاد ليتمشى مع الأنظمة الصحية المعمول بها في الدول المتقدمة و ما تتطلبه الأنظمة الصحية العالمية، وذلك من خلال بناء نظام صحي قائم على أسس الجودة والشفافية والعدالة، وإشراك القطاع الخاص في عملية الارتقاء بالخدمات الصحية.

وانطلاقاً من إيماننا بدورنا التشريعي، فقد بادر مجلس الشورى برفع عدد من المقترحات بقوانين لتطوير الخدمات الصحية والارتقاء بها، متطعين إلى سرعة إنجاز وإقرار قانوني الصحة العامة والتأمين الصحي لغير البحرينيين المعروضين أمام السلطة التشريعية.

ورغم أن مملكة البحرين حققت معدلات مرتفعة في مجال توفير القوى الوطنية الصحية والطبية المدربة، فما زال هناك حاجة ماسة إلى إيلاء تدريب القوى العاملة الوطنية اهتماماً أكبر، ودعم المؤسسات الوطنية العاملة في مجال تدريب و تهيئة العاملين في القطاع الصحي.

إن توجهات جلالتم لإنشاء مستشفى الملك حمد العام جاءت لتلبية الحاجة إلى خدمات صحية متطورة، ولكي يكون معلماً طبيياً بارزاً، إلا أننا

نلمس بعض التأخير في تشغيل هذا المستشفى الهام الذي من شأنه تخفيف الضغط على مجمع السلمانية الطبي، ورفع مستوى جودة الخدمات الصحية في البلاد، آمليين أن تعمم هذه التجربة الرائدة على جميع محافظات المملكة.

### صاحب الجلالة

إن الملف الإسكاني يعتبر من الملفات الهامة والحيوية التي ترتبط بصورة مباشرة بالمواطن، إلا أن التصدي للمشكلة الإسكانية يقتضي وضع خطة زمنية تفصيلية، يشارك في تنفيذها القطاع الخاص الذي لا بد من إدخاله شريكاً أساسياً في وضع الحلول، وذلك بتذليل كافة العقبات التي تعترض مشاركته بشكل فاعل في الوقت الحاضر، وتقديم الخدمات الإسكانية التي سيبقى الطلب عليها قائماً ومتزايداً، الأمر الذي يتطلب وضع إستراتيجية وطنية لمواجهة هذه المسألة، و على الأخص تقصير مدة الانتظار، و زيادة الاعتمادات المخصصة لتمويل المشاريع الإسكانية.

### صاحب الجلالة

لقد استمعنا بكثير من التقدير إلى تأكيدكم على تمكين المرأة البحرينية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، مستذكرين باعتزاز الدور الذي يلعبه المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالتم، والتي جعلت قضية المرأة محور اهتمامها لتمكينها اقتصادياً و إيصالها إلى مراكز صنع القرار.

وإننا في مجلس الشورى، لنعاهد جلالتم على أن نكون الدرع الحصين لحماية هذه المكاسب التي حققتها المرأة والدفاع عنها، والسعي لتحقيق المزيد منها من خلال سن القوانين والتشريعات الداعمة لحقوقها، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على استقرار الأسرة، وبالتالي على استقرار المجتمع وأمنه، متطلعين بكثير من الأمل والتفاؤل إلى استكمال المنظومة التشريعية بإصدار الشق الثاني من قانون أحكام الأسرة.

### صاحب الجلالة

إن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تحظى باهتمام كبير من قبل جلالتم والجهات الرسمية المسؤولة عنها، آمليين أن ينعكس هذا الاهتمام على نوعية الخدمات المقدمة لهم، والمناسبة لاحتياجاتهم وأوضاعهم، مؤكدين على دورنا التشريعي في إيجاد الأدوات القانونية اللازمة لتأمين حياة حرة كريمة لهذه الفئة العزيزة من أبناء البحرين.

كما أن لفئة المتقاعدين مكانة خاصة ضمن اهتمام جلالتم، هذه الشريحة التي أعطت للوطن كل ما تستطيع، فلا بد للوطن أن يوفر لها كل ما يعينها على مواجهة مصاعب الحياة و متطلباتها بما يضمن لها الحياة الكريمة التي تستحقها.

## صاحب الجلالة

إن أمر جلالتم بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعد خطوة متقدمة وإضافة إيجابية تحسب لمملكة البحرين على المستويين الإقليمي و الدولي، و يعكس سياسة جلالتم الحكيمة في تعزيز و حماية مبادئ حقوق الإنسان.

## صاحب الجلالة

وإذ نقدر دور جلالتم الكبير في دعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتتطلع إلى مزيد من التنسيق والتقارب بين دول المجلس للوصول بهذا الصرح إلى مستوى الطموح والآمال، بما يتناسب مع طبيعة المنظومة الخليجية، وما تمثله على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، أملين أن نصل إلى مرحلة الاتحاد الذي تتطلع إليه شعوب الدول الخليجية، على غرار الاتحادات الإقليمية الأخرى، متطلعين إلى دور جلالتم في إقناع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون بإنشاء هذا الكيان الإستراتيجي الهام، وخاصة بعد أن تم اتخاذ العديد من الخطوات على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجعل من فكرة تأسيس الاتحاد أمراً يسيراً. كما أننا نتطلع إلى أن تتخذ قمة الكويت العديد من القرارات التي تصب في دعم مسيرة مجلس التعاون، وعلى الأخص تطوير فكرة الاجتماعات البرلمانية الدورية، سعياً إلى تأسيس برلمان خليجي أسوة بالبرلمانات الإقليمية الأخرى.

وعلى الصعيد العربي نود التأكيد على نظرة جلالتم الثاقبة، والمتمثلة في الدعوة لمزيد من التعاون والتضامن على المستوى العربي، الأمر الذي يعكس التوجه القومي لجلالتم، ويؤكد على مبدأ عدم التخلي عن فكرة الكيان العربي الواحد، والعمل العربي المشترك، في ضوء المتغيرات الدولية التي تقتضي تعزيز التضامن العربي، وتفعيل دور الجامعة العربية والبرلمان العربي.

#### صاحب الجلالة

إن مسألة الأمن والدفاع والقوات المسلحة تعد محوراً هاماً في خطاباتكم السامية، إذ تحظى المؤسسة العسكرية باهتمامكم العميق، وذلك تقديراً لدورها في الحفاظ على الاستقلال الوطني، وحماية المنجزات الوطنية، فضلاً عن جهودها في حفظ الاستقرار والأمن الداخلي.

وإننا في مجلس الشورى نشاطر جلالتم التقدير لهذه المؤسسة الوطنية الهامة، ونعاهدكم على أننا سنقوم بواجبنا التشريعي لدعمها وتعزيز إمكانياتها البشرية والمادية عن طريق سن التشريعات اللازمة.

#### صاحب الجلالة

في هذا العام تمر علينا ذكرى عزيزة على قلوبنا جميعاً ألا وهي الذكرى العاشرة على تولي جلالتم مقاليد الحكم في البحرين. إن ما حققتموه جلالتم بفضل من الله و تعاون شعبكم المحب الوفي من نقلة نوعية على كافة

المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في عقد واحد،  
عجزت دول عديدة عن تحقيقه في عقود. فهنئًا للبحرين و شعبها بكم ملكًا و  
قائدًا و معلمًا نستنير برؤاكم لتحديد معالم المستقبل، متطلعين إلى أيامنا  
القادمة الجميلة التي وعدتمونا بها جلالتم.

إننا إذ نشاطر جلالتم رؤيتكم لمستقبل البحرين.. فإننا نؤكد التزامنا بما  
أقسمنا عليه من صدق وأمانة في تأدية واجبنا؛ لنكون السند الداعم لجلالتم  
ولحكومتكم الموقرة في تطلعاتكم الطموحة نحو عزة الوطن وكرامة المواطن.

**ودمتم يا صاحب الجلالة ذخراً وسنداً لهذا الوطن وشعبه الوفي.**